

Distr.: General
15 May 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

الدورة الخامسة والخمسون

نيويورك، 27 حزيران/يونيه - 15 تموز/يوليه 2022

برنامج العمل

الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا في مجال التخفيف من آثار تغير
المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة

2	 ثانيا- لمحة عامة عن الدراسة (تابع)
2	 باء- القانون الخاص وإدماج الاعتبارات المناخية في القرارات التجارية
7	 جيم- صكوك الأونسيترال والعمل المناخي
11	 دال- استنتاجات الدراسة
12	 ثالثا- ملاحظات مقدمة إلى اللجنة للنظر فيها



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - لمحة عامة عن الدراسة (تابع)

باء - القانون الخاص وإدماج الاعتبارات المناخية في القرارات التجارية⁽¹⁾

- 1- من العوامل الرئيسية في معالجة مشكلة تغير المناخ تحديد ما إذا كانت الاعتبارات المناخية مأخوذة في الحساب في القرارات التجارية أم لا ومدى مراعاتها في تلك القرارات، فالقطاع الخاص يتحكم في موارد مالية ومادية وهندسية كبيرة، ومن المهم بمكان من أجل تحقيق أهداف اتفاق باريس تعبئة هذه الموارد ونشرها بطرائق تدعم التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون وكذلك تعزيز القدرة على التكيف⁽²⁾.
- 2- وقد تطور على مر السنين فهم العلاقة بين الأعمال التجارية والمناخ. ففي بادئ الأمر، كانت ظاهرة تغير المناخ تعتبر مشكلة بيئية بحتة، غير أن معظم المحللين الاقتصاديين يرون فيها الآن مسألة "تنبئ بمخاطر (وتبشر بفرص) مالية ونظامية تكتف آفاق الاستثمارات السائدة"⁽³⁾.
- 3- وفي حين أن قرار إدماج الاعتبارات المناخية في العمليات التجارية والأهمية التي ينبغي إيلاؤها لهذه الاعتبارات هما مسألتان جرت العادة في السابق على تركهما لتقدير الشركات، يبدو أن الرأي السائد اليوم بين الدول وفقهاء القانون هو أن هذا الإدماج ينبغي أن يتم بطريقة أكثر منهجية، ومن ثم يكون تنظيمياً وإلزامياً. وتشير الممارسة القانونية الحالية إلى وجود مجموعة من الخطوات القانونية تنطوي على أدوات ومفاهيم وهيكل تندرج في نطاق القانون الخاص يمكن الاستفادة منها في التوصل إلى تلك النتيجة. ويمكن أن تتمثل هذه الخطوات فيما يلي: إلزام الشركات بالكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ؛ أو تفسير الواجبات الائتمانية لمديري الشركات وموظفيها على أنها تتطلب مراعاة مسألة تغير المناخ؛ أو تحميل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي لا تعالج مشكلة تغير المناخ على نحو يفي بالغرض المسؤولية عن الإخلال بواجب الحرص بموجب قانون المسؤولية التقصيرية أو الإخلال بواجب قانوني يلزمها بأخذ الحيطة (واجب الحيطة القانوني). ويعرض القسم التالي ويناقش هذه النهج الثلاثة القائمة على القانون الخاص والتي تهدف جميعها إلى وضع مسألة تغير المناخ في صميم القرارات التجارية.

1- الكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ

- 4- الهدف من قيام الشركات بالكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ هو تمكين المساهمين من الحصول على فهم واضح للآثار المالية المترتبة على تغير المناخ على الشركات التي يستثمرون أموالهم فيها⁽⁴⁾. ومن خلال الوصول إلى هذه المعلومات، يمكن للمساهمين استخدام نفوذهم لتشجيع الشركات على دمج الاعتبارات المناخية في قراراتها التجارية واعتماد نهج أكثر ملائمة لإدارة المخاطر والفرص التي يطرحها تغير

(1) أعد هذا القسم من التقرير بمساعدة قيمة من السيدة كاميل داستو، المرشحة لنيل درجة الماجستير في القانون من كلية الحقوق بجامعة لافال، التي عملت بصفة مساعدة في مجال البحوث.

(2) Craig A. Hart, *Climate change and the private sector: Scaling up private sector response to climate change*, (Routledge, 2013, p. 296).

(3) Sarah Barker, Cynthia Williams, Alex Cooper, *Fiduciary duties and climate change in the United States*, (Commonwealth Climate and Law Initiative, 2021, p. 1 <https://ccli.ubc.ca/wp-content/uploads/2021/12/Fiduciary-duties-and-climate-change-in-the-United-States.pdf>).

(4) Ans Kolk, David Levy, Jonatan Pinkse, "Corporate responses in an emerging climate regime: the institutionalization and commensuration of carbon disclosure", *European Accounting Review*, vol. 17, issue 4, 2008, pp. 719-745.

المناخ. ومع تزايد الوعي بالمخاطر المالية التي يثيرها تغير المناخ، باتت الشركات تواجه ضغوطاً متزايدة من مساهميها منذ منتصف العقد الأول من الألفية الثانية للكشف عن مدى تعرضها للمخاطر المتصلة بالمناخ⁽⁵⁾.

5- وكان الكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ يتم في البداية على أساس طوعي بحت ودون أي إطار مرجعي أو معايير منسقة، غير أن مبادرات أخذت تظهر تدريجياً لدى قطاع الأعمال والسلطات العمومية لتشجيع هذه الممارسة وتيسيرها وتنظيمها⁽⁶⁾. وكان قيام مجلس تحقيق الاستقرار المالي التابع لمجموعة العشرين بإنشاء فرقة العمل المعنية بالكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ في عام 2015 نقطة تحول في هذه العملية. ففي عام 2017، نشرت فرقة العمل تقريراً يحتوي على مجموعة من التوصيات حول كيفية الكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ يمكن أن تطبقها المنظمات في مختلف القطاعات والولايات القضائية. وتتمحور هذه التوصيات حول أربعة عناصر أساسية هي: حوكمة المنظمة حول المخاطر المتصلة بالمناخ؛ والآثار الفعلية والمحتملة للمخاطر والفرص المتصلة بالمناخ على أعمال المنظمة واستراتيجيتها وتخطيطها المالي؛ والعمليات التي تستخدمها المنظمة لتحديد المخاطر المتصلة بالمناخ وتقييمها وإدارتها؛ والمقاييس والأهداف المستخدمة لتقييم وإدارة المخاطر والفرص المتصلة بالمناخ⁽⁷⁾. وأوصى التقرير أيضاً بأن "يُدرج معدو بيانات الكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ هذه البيانات في ملفاتهم المالية السنوية الرئيسية (أي الملفات العلنية)"⁽⁸⁾.

6- وتجدر الإشارة إلى أن من الممكن، حتى في حال غياب قواعد محلية محددة تفرض شروطاً إلزامية بالكشف عن البيانات المتصلة بالمناخ، أن تظل الشركات معرضة لدعاوى قضائية تقام عليها بسبب عدم كشفها عن معلومات مناسبة عن كيفية تأثير أنشطتها وموجوداتها على تغير المناخ. ففي العديد من الولايات القضائية (ومنهما معظم الولايات القضائية لمجموعة العشرين)، تكون الشركات التي يسهم المال العام فيها، في صورة ديون أو حقوق ملكية، ملزمة قانوناً بالكشف عن المعلومات الجوهرية في بياناتها المالية، ويبدو من المرجح بشكل متزايد أن المحاكم قد تكون على استعداد لاعتبار المعلومات المتصلة بمخاطر المناخ معلومات جوهرية والتعامل مع حالات عدم الكشف على أنها جرائم احتيال محتملة في الأوراق المالية. وفي السنوات الأخيرة، كانت المسائل المتصلة بالكشف عن المعلومات المناخية في صميم عدة دعاوى قضائية أو شكاوى مقدمة إلى هيئات تنظيمية بدأها مدعون عموميون أو مساهمون في الشركات أو منظمات غير حكومية معنية بزعم عدم الكشف عن معلومات هامة عن تغير المناخ وتقديم بيانات كاذبة عن آثار تغير المناخ على بعض موجودات الشركات⁽⁹⁾.

(5) Philipp Pattberg, "The emergence of carbon disclosure: exploring the role of the governance entrepreneurs",

Environment and Planning C: Politics and Space, vol. 35, issue 8, 2017, p. 1444

(6) Jeffrey A. Smith, Matthew Morreale, Michael E. Mariani, "Climate change disclosure: moving towards a

brave new world", *Capital Markets Law Journal*, vol. 3, issue 4, 2008, p. 470

(7) Task Force on climate-related financial disclosures, *Recommendations of the Task Force on Climate-related*

<https://assets.bbhub.io/company/sites/60/2021/10/FINAL-2017-TCFD-Financial-Disclosures>, 2017, v

Report.pdf

(8) المرجع نفسه، الصفحة iv.

(9) قضية *Pedro Ramirez Jr. ضد Exxon Mobil Corporation* وأطراف أخرى، رقم 3:16-CV-3111-K (N.D. Tex.)

2016 (الولايات المتحدة)؛ وقضية *Guy Abrahams ضد مصرف الكومنولث الأسترالي*، VID879/2017 (أستراليا)؛

و Cynthia A. Williams, Disclosure of information concerning climate change: liability risks and

opportunities, Commissioned Reports, Studies and Public Documents, Osgoode Hall Law School of

<https://digitalcommons.osgoode.yorku.ca/cgi/>, York University, Paper 206, 2018, p. 34

Stephen Erlichman, Sophie Langlois, "ESG و viewcontent.cgi?article=1207&context=reports

7- وتوضح هذه الأمثلة أن رفع دعاوى قضائية بشأن المناخ يمكن أن يكون أداة مفيدة لتشجيع الشركات على الكشف عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ حتى في غياب لوائح محددة تقضي بذلك. ومن المسائل الرئيسية التي كثيراً ما تناقش في الولايات القضائية، حيثما لا توجد لوائح من هذا القبيل، مدى إمكانية اعتبار الشركات التي لا تكشف عن المعلومات المتصلة بالمناخ منتهكة لقوانين الأوراق المالية والشركات⁽¹⁰⁾.

2- الواجبات الائتمانية للمديرين والموظفين فيما يتعلق بتغير المناخ

8- عادة ما تقع على مديري الشركات وموظفيها، سواء في الولايات المشمولة بالقانون الأنغلو-سكسوني أو بالقانون المدني، واجبات ائتمانية تجاه الشركة وأصحاب المصلحة فيها يمكن تحميلهم مسؤولية شخصية عن الإخلال بها. وفي الوقت الراهن، تخلق التشريعات المحلية إلى حد بعيد من نصوص تفرض على الشركات واجبات تلزمها بإيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة تغير المناخ⁽¹¹⁾. لكن القوانين في بعض الولايات القضائية تلزم المديرين والموظفين بمراعاة البيئة فيما يقومون به من تصرفات لخدمة المصالح الفضلى لشركاتهم.

9- وسواء كانت هذه الأحكام موجودة في القوانين المحلية أم لا، فإن دراسة استقصائية للأدبيات القانونية الحديثة تكشف عن ظهور مجموعة مستجدة من الآراء ترى أن على مديري الشركات وموظفيها واجبا ائتمانيا بتحديد المخاطر المتصلة بالمناخ والتصدي لها⁽¹²⁾. وفي حين أن هذه النتائج كلها تشير إلى نفس الاتجاه، يبدو أيضا أن هناك توافقا في الآراء في الأدبيات القانونية على أن وجود واجب على مديري الشركات يلزمهم بمراعاة المخاطر المالية المتصلة بالمناخ ينبغي أن يكون واضحا في القانون، إما عن طريق تعديل القوانين القائمة أو تفسير قضائي⁽¹³⁾. ولزيادة تعزيز إدماج الاعتبارات المناخية في القرارات التجارية، ينبغي أيضا توفير مزيد من الوضوح بشأن الآثار القانونية الدقيقة لهذا الواجب. فقد يُعلن بالفعل أن مديري الشركات وموظفيها ملزمون قانونا بمراعاة المخاطر المالية المتصلة بالمناخ، ولكن يمكن أن تظل هناك جوانب من عدم اليقين حول ما تتطلب عليه حقيقة "مراعاة" هذه المخاطر في الممارسة العملية وحول ممارسات الحوكمة المؤسسية التي ينبغي وضعها لأداء هذا الواجب.

disclosure in Canada: legal requirements, voluntary disclosure and potential liability", Mondaq, 25 February 2021, www.mondaq.com/canada/climate-change/1039490/esg-disclosure-in-canada--legal-requirements-voluntary-disclosure-and-potential-liability.

Anik Bhaduri, "Taking the heat: (non)disclosure of climate change risks in India", *Business Law Review*, vol. 41, issue 3, 2021, pp. 152–158.

Rolf H. Weber, Andreas Hösl, "Corporate climate responsibility – The rise of a new governance issue", *Sui generis*, 2021, p. 90.

Sarah Barker, *Directors' liability and climate risk: Australia – Country Paper*, Commonwealth Climate and Law Initiative, 2018, p. 17, <http://www.smithschool.ox.ac.uk/research/sustainable-finance/publications/CCLI-Australia-Paper-Final.pdf>; Janis Sarra, *Duty to protect: corporate directors and climate-related financial risk*, C.D. Howe Institute, 2021, p. 9, www.cdhowe.org/sites/default/files/attachments/research_papers/mixed/e-brief_310.pdf; Chapman Tripp, "Climate change obligations for directors and scheme managers: legal opinion", Aotearoa Circle, 2019, para. 67.1; Yoshihiro Yamada, Janis Sarra, and Masafumi Nakahigashi, "Directors' duties regarding climate change in Japan", Commonwealth Climate and Law Initiative, 2021, p. 1, <https://law-ccli-2019.sites.olt.ubc.ca/files/2021/02/Directors-Duties-Regarding-Climate-Change-in-Japan.pdf>.

(13) Sarra, المرجع السالف الذكر، الصفحة 9.

10- ولحكمة المخاطر المناخية بطريقة تمثل للواجبات الائتمانية، يرى كثيرون أن على المديرين والموظفين بذل جهود إجرائية، مثل إجراء استقصاءات مناسبة وطلب المشورة بشأن الأهمية النسبية للمخاطر التي يشكلها تغير المناخ، وتقييم مدى تعرض الشركة لهذه المخاطر، ورصد مدى امتثال الشركة للقوانين واللوائح المتعلقة بالمناخ⁽¹⁴⁾. ومع ذلك، من غير الواضح ما إذا كانت الواجبات الائتمانية ستصل إلى حد مطالبة المديرين والموظفين بإصدار استراتيجية معلنه بشأن تغير المناخ تتضمن أهدافا للتخفيف من أثره و/أو التكيف معه، وتحقيق تلك الأهداف. وكما يتضح من المعايير الدولية المتعددة للمسؤولية الاجتماعية للشركات التي تطورت على مر السنين⁽¹⁵⁾، فإن هناك توقعات اجتماعية متزايدة بأن تتصرف الشركات - لا سيما المسؤولة منها عن الانبعاثات الكبيرة من غازات الدفيئة - كمواطنات مؤسسات "صالحات" يتحلين بروح المسؤولية⁽¹⁶⁾. وهناك أيضا اتجاه عالمي في التشريعات المحلية لتحويل المساعي الطوعية إلى جهود إلزامية⁽¹⁷⁾.

3- الدعاوى القضائية ذات الصلة بالمناخ المقامة ضد الشركات بزعم إخلالها بواجب الحرص بمقتضى قانون المسؤولية التقصيرية أو إخلالها بواجب الحيطة القانوني

11- أوضح الحكم التاريخي الصادر من محكمة دائرة لاهاي في أيار/مايو 2021 في قضية *Milieudefensie وأطراف أخرى ضد شركة Royal Dutch Shell plc* أن قانون المسؤولية التقصيرية هو أيضا أداة من أدوات القانون الخاص يمكن الاستفادة منها في تعزيز دمج اعتبارات المناخ في القرارات التجارية. وقد رفعت هذه القضية الجماعية ضد شركة Royal Dutch Shell عدة منظمات بيئية غير حكومية بدعوى أن هذه الشركة ملزمة بخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تطلقها بمقتضى واجب الحرص المنصوص عليه في قانون المسؤولية التقصيرية في المادة 162 من الكتاب 6 من المدونة المدنية الهولندية، والذي يعتبر أي تصرف يتعارض مع ما هو مقبول عموما وفقا للقوانين غير المكتوبة عملا غير قانوني⁽¹⁸⁾. وجادل المدعون بأن على الشركة، حتى تقي بواجب الحرص الواقع عليها، أن تخفض انبعاثات غازات الدفيئة التي تُعزى إلى مجموعة شل بنسبة 45 في المائة على الأقل مقارنة بمستويات عام 2019 في نهاية عام 2030. وبناء على ذلك، طلب المدعون من المحكمة أن تأمر الشركة بتحقيق هذا الخفض المنشود لانبعاثات غازات الدفيئة.

12- ولتفسير واجب الحرص وتحديد ما يرتبط به من آثار قانونية ملموسة في ملائسات هذه الدعوى القضائية، نظرت المحكمة في مجموعة من العوامل المختلفة، مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من مجموعة شل وعواقبها على هولندا ومواطنيها، والأطر التنظيمية ذات الصلة (مثل نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات ومعايير حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الحياة والحق في احترام الحياة الخاصة والأسرية)، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، إلى جانب الدراسات العلمية والتدابير المطلوبة لتخفيف وقوع تغير خطير في المناخ⁽¹⁹⁾. وأخذت المحكمة أيضا في اعتبارها جوانب المشقة التي ينطوي عليها إلزام الشركة، وفق طلب

(14) Barker, Williams, Cooper، المرجع السالف الذكر، الصفحتان 21 و46.

(15) على سبيل المثال، المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات (2011)، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2011)، ومبادئ الأمم المتحدة للاستثمارات المسؤولة (2006)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة (2000).

(16) قضية *Inc BCE* ضد *Debtentureholders* 1976 [2008] 3 SCR 560، الفقرتان 66 و82 (كندا).

(17) Evguenia Paramonova، "Steering toward 'true north': Canadian corporate law, corporate social responsibility, and creating shared value"، *McGill Journal of Sustainable Development Law and Practice*, vol. 12, issue 1, 2016, p. 35.

(18) قضية *Milieudefensie وأطراف أخرى ضد شركة شل الهولندية الملكية*، محكمة دائرة لاهاي، C/09/571932/HA ZA 19-379، 2021، الفقرة 4-1 (هولندا).

(19) المرجع نفسه، الفقرة 4-2.

المدعين، بخفض الانبعاثات. وعند مناقشة هذه النقطة، أقرت المحكمة بأن إلزام الشركة بالتخفيض المطلوب سيتطلب تغييرات في سياستها المناخية يمكن أن "تحد من النمو المحتمل لمجموعة شل" ولكن المحكمة اعتبرت أن "المصلحة التي يخدمها إلزام الشركة بالتخفيض تفوق المصالح التجارية لمجموعة شل"⁽²⁰⁾.

13- وفي حين أن دعوى الاستئناف المقامة ضد الحكم الصادر من محكمة دائرة لاهاي ما زالت منظورة، فإن الدراسة تشير إلى أن القضية قد اجتذبت اهتماما كبيرا أيضا في ولايات قضائية أخرى وأن قضية شل يمكن أن "تشير إلى تحرك صوب زيادة استعداد المحاكم لاستنتاج أن الشركات يمكن أن تكون مسؤولة تجاه أطراف ثالثة عن الآثار الأوسع نطاقا لتغير المناخ الناجم عن انبعاثاتها"⁽²¹⁾. ومما يعزز هذا الاهتمام أن المحاكم في بلدان أخرى وجدت أيضا أن الشركات الأم مسؤولة عن أفعال فروعها⁽²²⁾. وعلاوة على ذلك، فإن الدعاوى المرفوعة ضد الشركات بسبب عدم اتخاذها لتدابير وافية بالغرض للتصدي لتغير المناخ يمكن أن تستند أيضا في بعض البلدان إلى الزعم بانتهاك "واجب الحيطة القانوني"، الذي يلزمها ببذل جهود معقولة لمنع إلحاق أضرار جسيمة بحقوق الإنسان وصحته وسلامته وبالبيئة في جميع مراحل سلسلة الإمداد الخاصة بها⁽²³⁾. ففي عام 2019، رفعت مجموعة من المدعين تتألف من منظمات بيئية غير حكومية وحكومات محلية دعوى قضائية ضد مجموعة طاقة فرنسية كبيرة بسبب إخلالها بواجب الحيطة حيث لم تقدم معلومات كافية عن استبانة المخاطر الكامنة في تغير المناخ في خططها المتعلقة بتدابير الحيطة، ولعدم إدراج تدابير كافية للحد من الأضرار الناجمة عن تغير المناخ ومنع وقوعها⁽²⁴⁾.

14- ويمكن أن تشهد السنوات القادمة زيادة في عدد الولايات القضائية التي تنفذ تدابير داخلية مماثلة لإعمال حقوق الإنسان والمعايير البيئية من خلال منظمات الأعمال التجارية. ففي عام 2014، استهل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عملية تفاوض حكومية دولية لوضع صكوك ملزمة قانونا لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي حين أن هذه العملية لا تزال جارية، فإن الصيغة الأخيرة للنص التفاوضي توجب "على الدول الأطراف أن تتخذ تدابير قانونية وسياساتية مناسبة للتأكد من أن مؤسسات الأعمال، بما فيها الشركات عبر الوطنية، [...] الموجودة داخل أراضيها أو الخاضعة لولايتها القضائية أو لسيطرتها بأي شكل آخر، تحترم حقوق الإنسان المعترف بها دوليا وتمنع انتهاكات حقوق الإنسان وتخفف من حدتها في جميع أنشطتها وعلاقاتها التجارية"⁽²⁵⁾. وهكذا، وبما

(20) المرجع نفسه، الفقرة 4-4-53.

(21) Cinthia A. Williams, Ellie Mulholland, "What the Shell judgement means for US directors", *Harvard Law School Forum on Corporate Governance*, 22 July 2021 <https://corpgov.law.harvard.edu/2021/07/22/what-the-shell-judgment-means-for-us-directors>

(22) قضية *Vedante Resources Plc* وأطراف أخرى ضد *Lungowe* وأطراف أخرى [2019] UKSC 20 (المملكة المتحدة)؛ وقضية *Okpabi* وأطراف أخرى ضد شركة شل الهولندية الملكية وأطراف أخرى [2021] UKSC 3 (المملكة المتحدة).

(23) في فرنسا، على سبيل المثال، اعتمد البرلمان في عام 2017 قانونا يفرض واجب الحيطة على الشركات الفرنسية الكبيرة (القانون رقم 399-2017 بشأن واجب الشركات الأم وشركات المقاولات). ويتعين على أي شركة يقع مكتبها الرئيسي في فرنسا ولديها ما لا يقل عن 5 000 موظف (بما في ذلك الشركة وفروعها المباشرة وغير المباشرة، أو لديها 10 000 موظف يعملون في خدماتها وفي فروعها المباشرة أو غير المباشرة) أن تضع خطة فعالة للحيطة وتنفذها. ويجب أن تحدد هذه الخطة ما قد يترتب على أنشطة الشركة من مخاطر تلحق أضرارا جسيمة بحقوق الإنسان وصحته وسلامته وبالبيئة وأن تتضمن تدابير معقولة لمنع تلك المخاطر.

(24) «Notre Affaire à tous, et al., *Summons before le Tribunal Judiciaire de Nanterre*, 2019 http://climatecasechart.com/climate-change-litigation/wp-content/uploads/sites/16/non-us-case-documents/2020/20200128_NA_complaint-2.pdf

(25) *Legally binding instrument to regulate, in international human rights law, the activities of transnational corporations and other business enterprises*, Open-ended intergovernmental working group Chairmanship, 17

أن انتهاكات حقوق الإنسان معرفة في النص التفاوضي بأنها تشمل الأعمال أو الإغفالات التي من شأنها تعويق التمتع "بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة"، فإن مثل هذا الحكم - إذا أصبح يوما ما من قوانين المعاهدات - يمكن أن يكون له تأثير مهم على التشريعات المحلية وعلى كيفية أخذ الشركات العاملة على نطاق عالمي تغير المناخ في الاعتبار.

15- ورغم كثرة أوجه عدم اليقين التي ما زالت تكتنف النتائج الدقيقة التي يمكن تحقيقها عند استخدام قانون المسؤولية التقصيرية أو القوانين المتعلقة بواجب الحيطة ضد الشركات في سياق تغير المناخ، فإن الاستنتاج العام الذي يمكن الخروج به هو أن مجالات القانون هذه توفر، فيما يبدو على نحو متزايد، أسبابا قانونية صحيحة لتحمل الشركات المسؤولية عن عواقب عدم إدماج الاعتبارات المناخية على نحو كاف في القرارات التجارية. ومع تزايد مخاطر المسؤولية هذه، رُئي أن على مجالس الإدارة "أن تفكر مليا في مخاطر المسؤولية التقصيرية المحتملة المتعلقة بتغير المناخ وأن تكفل وجود نظم قائمة لديها لتجنب مقاضاتها"⁽²⁶⁾. وقد يتطلب ذلك أن تتبنى الشركات وتنفذ استراتيجيات مناخية تتماشى مع أهداف اتفاق باريس والعلم، وتغطي سلسلة الإمداد الخاصة بها بالكامل.

جيم - صكوك الأونسيترال والعمل المناخي

16- على الرغم من أن نصوص الأونسيترال لا تشير صراحة إلى تغير المناخ أو إلى مسائل متصلة بالمناخ، فإن لبعض هذه النصوص أهمية من منظور تغير المناخ. ومرجع هذه الأهمية في بعض الحالات أن هذه النصوص يمكن أن تستخدم لتنظيم تجارة "الأشياء" التي لها صلة بتغير المناخ. ومثال ذلك أن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع أو اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بعقود النقل الدولي للبضائع عن طريق البحر كليا أو جزئيا يمكن أن تستخدم (أو ربما يجري استخدامها بالفعل) لتنظيم تجارة ما يمكن تسميته بالمنتجات المراعية للمناخ (مثل السيارات الكهربائية أو الألواح الشمسية)، أو لتبادل حقوق إطلاق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لكن الصلة بتغير المناخ تنبع في حالات أخرى من إمكانية تفسير وتطبيق نصوص الأونسيترال بطرائق معينة تجعل منها أدوات قانونية فعالة في مكافحة تغير المناخ. وسيركز القسم التالي على هذه الحالة الأخيرة بتقديم أمثلة على نصوص الأونسيترال التي يمكن استخدامها لتشجيع العمل المناخي أو تيسيره.

1- التحكيم التجاري الدولي

17- توضح عدة قضايا حديثة أن التدابير الداخلية، التي تعتمد عليها الدول لمكافحة تغير المناخ، يمكن للمستثمرين الأجانب الطعن فيها أمام هيئات التحكيم بزعم وقوع انتهاكات للحقوق التي تحميها اتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمتها تلك الدول. ففي هولندا، على سبيل المثال، تقدمت شركتان للطاقة بدعاوى ضد الحكومة على أساس معاهدة ميثاق الطاقة للحصول على تعويض عن فقدان قيمة استثمارتهما بسبب اللوائح الحكومية المتعلقة بالفحم⁽²⁷⁾. وبالمثل، فبموجب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، رفعت شركة مسجلة في الولايات المتحدة دعوى ضد كندا عقب قرار حكومة كيبيك بإلغاء جميع حقوق التعدين للنفط والغاز تحت نهر

www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/WGTransCorp/Session6/August2021

.LBI3rdDRAFT.pdf

(26) Mulholland and Williams، المرجع السالف الذكر.

(27) قضية *RWE* ضد مملكة هولندا، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، القضية رقم ARB/21/4؛ وقضية *Uniper* ضد هولندا، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، القضية رقم ARB/21/22.

سانت لورانس للحصول على تعويض عما استثمرته من أموال بالفعل وعن الأرباح المتوقعة في المستقبل⁽²⁸⁾. ولما كانت الدول تواجه مزيداً من الضغوط لتنفيذ تدابير طموحة لمكافحة تغير المناخ في أراضيها، فإن هذه الأنواع من المنازعات المتصلة بالمناخ بين المستثمرين والدول التي تعرض على التحكيم تنحو إلى أن تصبح أكثر تواتراً⁽²⁹⁾.

18- ومع تزايد استخدام التحكيم بين المستثمرين والدول لحل المنازعات المتصلة بالمناخ، أصبحت قواعد الأونسيترال بشأن الشفافية في التحكيم التعاهدي بين المستثمرين والدول صكا يمكن أن يدعم تنفيذه العمل المناخي بطرائق مختلفة. ومن الجوانب الرئيسية لهذه القواعد التي لها أهمية خاصة في سياق تغير المناخ الالتزام المنصوص عليه في المادة 3-1 بإتاحة الوثائق المتعلقة بإجراءات التحكيم لعامة الناس. ويمكن أن يساعد هذا الالتزام في وضع المنازعات المتصلة بالمناخ بين المستثمرين والدول في دائرة الضوء العامة، ويمكن للمحكمين، إذا وضعوا تحت التدقيق العام، أن يكونوا أكثر تقبلاً للحجج المتعلقة بأهمية حماية الحيز التنظيمي الذي تحتاجه الدول لاعتماد تدابير مناخية طموحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نشر قرارات التحكيم التي تؤكد توافق التدابير المناخية المحلية مع اتفاقات الاستثمار الدولية يمكن أن يوفر أمثلة لحجج قانونية ناجحة تستعين بها الدول المنخرطة في نزاعات مماثلة بينها وبين المستثمرين في دفاعها وأن يمنح المحكمين الذين يباشرون قضايا أخرى مزيداً من الشرعية اللازمة للتوصل إلى استنتاجات مماثلة.

19- كما أن إمكانية قيام أطراف ثالثة وأطراف في المعاهدات من غير الأطراف المتنازعة بتقديم مذكرات قانونية في ظل ظروف معينة (المادتان 4 و 5) هي أيضاً جانب من جوانب القواعد جدير بالذكر. ويشير فقهاء قانونيون إلى أن معظم المحكمين مدربون على القانون التجاري وأن خبرتهم محدودة نسبياً بمشكلة تغير المناخ والقوانين المتعلقة بالمناخ، مما يؤدي بهم بطبيعة الحال إلى أن يكونوا أقل تقبلاً للحجج القانونية القائمة على تلك الأسس⁽³⁰⁾. وتقديم مذكرات قانونية في إطار نظام أصدقاء المحكمة من جانب المنظمات البيئية غير الحكومية وعلماء المناخ والخبراء القانونيين في ميدان قانون المناخ يمكن أن يكون وسيلة للتخفيف من حدة هذه المخاطر وتيسير مراعاة المحكمين للمصالح الخارجية (أي غير التجارية)⁽³¹⁾. ومن مسارات العمل الممكنة في المستقبل استكمال قواعد الأونسيترال للتحكيم بمبادئ توجيهية تجعل من توفر خبرة مناسبة في مجال قانون المناخ/القوانين البيئية عنصراً يؤخذ في الاعتبار عند تعيين المحكمين في القضايا التي تتطلب اتخاذ تدابير بناء على مبررات مناخية.

2- الاشتراء العمومي

20- يمكن أن تؤدي نظم الاشتراء العمومي دوراً هاماً في التصدي لمشكلة تغير المناخ. فعند شراء السلع والخدمات، تتاح للحكومات بالفعل الفرصة لتوجيه النفقات العامة نحو خيارات ناجعة منخفضة الكربون، أو

(28) قضية *Lone Pine* ضد كندا، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، القضية رقم UNCT/15/2.

(29) Catherine Higham, Joana Setzer, "Investor-State dispute settlement as a new avenue for climate litigation",

Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment website, 2 June 2021

www.lse.ac.uk/granthaminstitute/news/investor-state-dispute-settlement-as-a-new-avenue-for-climate-change-litigation.

(30) Mala Sharma, "Earth to exist and money to live – Integrating climate change goals and investor state arbitration for a sustainable future", *The Journal of World Investment and Trade*, special issue: International investment law and climate change, 2022, forthcoming.

(31) Esmé Shirlow, "Dawn of a new era? The UNCITRAL Rules and UN Convention on Transparency in Treaty-based Investor-State Arbitration", *Foreign Investment Law Journal*, vol. 31, No. 3, 2016, p. 644.

خيارات تزيد من قدرات المجتمعات البشرية على التكيف والصمود. وفي حين يرى المحللون أن النزاهة والكفاءة الاقتصادية يظلان عنصرين حاسمين في عمليات الاشتراء العمومي، فإنهم يرون أيضاً أن من الأهمية بمكان الآن أن تؤخذ الاعتبارات المناخية في الحسبان عند إرساء العقود العمومية⁽³²⁾.

21- ويمكن استخدام عدة أحكام من قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي كأداة لمكافحة تغير المناخ. وينطبق هذا بصفة خاصة على المادة 9-2 التي تحدد المعايير التي يمكن للجهات المشتريّة أن تتأكد على أساسها من أن الموردين والمقاولين مؤهلون لتقديم عطاءات للحصول على عقد اشتراء عمومي محدد. ويجوز وفقاً لأحكام القانون النموذجي أن يُشترط على الموردين، لكي يتأهلوا لتقديم العطاءات، تقديم ما يثبت أن لديهم ما يلزم من المؤهلات البيئية والكفاءة المهنية والتقنية لتنفيذ عقد الاشتراء⁽³³⁾. وقد يلزم أيضاً "أن يفوا بما هو سار من معايير أخلاقية ومعايير أخرى" في الدولة التي سينفذ فيها العقد⁽³⁴⁾. ومن ثم، يفترض أن يسمح للجهة المشتريّة بالتحقق من أن الموردين والمقاولين يمكنهم، على سبيل المثال، الحصول على تكنولوجيات منخفضة الكربون، أو من أنهم يمتلكون اللوائح المناخية المحلية. والمادة 10 هي أيضاً حكم يمكن للجهات المشتريّة من أخذ تغير المناخ في الحسبان. وتتص هذه المادة على أن "تحدد الجهة المشتريّة في وثائق الالتماس تحديداً مفصلاً أوصاف الشيء موضوع الاشتراء التي ستستخدمها في فحص العروض المقدمة"⁽³⁵⁾ وأن هذا الوصف يمكن أن يشمل المواصفات والشروط⁽³⁶⁾ وأن تحدد الجهة المشتريّة "في ذلك الوصف خصائص ذلك الشيء التقنية والنوعية ذات الصلة وخصائصه المتعلقة بالأداء"⁽³⁷⁾. وكما يتبين من ذلك، فإن هذه الأحكام تعطي الجهة المشتريّة صلاحية واسعة لإدراج شروط متصلة بالمناخ في وصف الشيء موضوع الاشتراء.

22- وفي السنوات الأخيرة، أثار التساؤل حول كيفية تحويل الاشتراء العمومي إلى أداة ناجعة لمكافحة تغير المناخ اهتماماً كبيراً بين الحكومات وخبراء النظام العام. ويرى العديد من المراقبين أن المسائل المتصلة بالمناخ ينبغي الآن أن تُراعى بانتظام في عمليات الاشتراء العمومي، وقد اتخذت بعض البلدان بالفعل - أو تتخذ الآن - خطوات للتحويل صوب انتهاز ممارسات للاشتراء العمومي تتضمن معايير متصلة بالمناخ⁽³⁸⁾. ويتيح قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي للجهات المشتريّة قدراً من السلطة التقديرية يمكنها من إدراج الاعتبارات المناخية عند تطبيقها للقواعد. غير أن وضع مؤشرات محددة للممارسات الفضلى القائمة بشأن هذه المسألة يمكن أن ييسر إدماج الاعتبارات المناخية بصورة أكثر انتظاماً في عمليات الاشتراء العمومي.

(32) Richard Baron, *The role of public procurement in low-carbon innovation*, OECD, 2016, p. 4

www.oecd.org/sd-roundtable/papersandpublications/The%20Role%20of%20Public%20Procurement%20in%20Low-carbon%20Innovation.pdf

(33) المادة 9-2 (أ) من قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي.

(34) المرجع نفسه، المادة 9-2 (ب). وكما هو مبين في الإرشادات المتعلقة بلوائح الاشتراء المقرّر إصدارها وفقاً للمادة 4 من قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي، فإن الامتثال لتلك المعايير يمكن أن يتضمن مراعاة الاعتبارات البيئية.

(35) المرجع نفسه، المادة 10-1 (ب).

(36) المرجع نفسه، المادة 10-3.

(37) المرجع نفسه، المادة 10-4.

(38) Beatriz Martinez Romera, Roberto Caranta, "EU public procurement law: purchasing beyond price in the age of climate change", *European Procurement and Public Private Partnership Law Review*, vol. 12, No. 3, 2017, pp. 281-292.

3- الشراكات بين القطاعين العام والخاص

23- توفر البنى التحتية العمومية (النقل، والطاقة، وإدارة النفايات، والمباني) أدوات بالغة الأهمية يمكن أن تستخدم في مكافحة تغير المناخ، سواء من حيث التخفيف من آثاره أو التكيف معه. فمن ناحية التخفيف، يلاحظ أن عمليات تشييد البنى التحتية وتشغيلها هي أنشطة يمكن أن تولد كميات كبيرة من غازات الدفيئة. ويضاف إلى ذلك أن القرارات التي تتخذ في هذا المجال على نحو لا يتماشى مع الأهداف المناخية يمكن أن تسهم في حبس المجتمعات في مسارات لانبعاثات كثيفة الكربون لعقود بسبب طول عمر تلك البنى. أما بالنسبة للتكيف، فيمكن أن يكون للبنى التحتية العمومية تأثير حاسم على تعرض المجتمعات البشرية للآثار المادية لتغير المناخ وهشاشتها في مواجهة تلك الآثار، مثل موجات الحر والأعاصير وارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات. وقد شدد تقرير صدر مؤخرا على أن البنية التحتية هي عنصر جوهري في التنمية المتوافقة مع المناخ وأن الحرص على إقامة بنى تحتية صحيحة بشكل جيد يتيح إحراز تقدم غير مسبوق صوب إعمال اتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة⁽³⁹⁾.

24- ونظرا لأن مشاريع البنية التحتية تنفذ في المقام الأول من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص، فيبدو من الضروري أن تتضمن الأطر القانونية، التي تحكم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أحكاما تهدف صراحة إلى دعم العمل على إقامة بنية تحتية منخفضة الكربون وقادرة على مواجهة تغير المناخ. وعندما لا تكون هذه الأحكام موجودة، ينبغي تفسير هذه الأطر القانونية وتطبيقها بأفيد الأساليب الممكنة لتحقيق الأهداف المناخية. فمن الممكن في حالة أحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، حتى وإن لم يشر أي منها إلى تغير المناخ⁽⁴⁰⁾، تفسير بعضها وتطبيقه على نحو يشجع على إقامة بنى تحتية منخفضة الكربون وقادرة على مواجهة تغير المناخ.

25- فعلى سبيل المثال، ينص الحكم النموذجي 5 على أن تقوم السلطة المتعاقدة التي تتوخى تطوير بنية تحتية عن طريق شراكة بين القطاعين العام والخاص بإعداد دراسة جدوى أو تكلف آخرين بإعدادها. وينص الحكم كذلك على أن تحدد دراسة الجدوى "الكيفية التي يلي بها المشروع الأولويات الوطنية أو المحلية ذات الصلة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية"⁽⁴¹⁾. وعند تقييم هذا العنصر، يمكن أن يطلب إلى السلطة المتعاقدة أن تأخذ في الاعتبار المساهمة المحددة وطنيا للدولة للتحقق من مدى اتساق البنية التحتية قيد النظر مع برنامج المناخ المحلي.

26- والفقرة 3 من الحكم النموذجي 5، التي تنص على أن طلب إقرار مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص يجب أن يقيم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمشروع، لها أيضا أهمية مباشرة في سياق تغير المناخ. فيمكن للسلطة المسؤولة عن إقرار مشروع الشراكة المقترح بين القطاعين العام والخاص أن تعتبر بالفعل أن تقييم الأثر البيئي للمشروع يستلزم تقييم أثره من حيث انبعاثات غازات الدفيئة. وفي حين أن هذا التقييم قد يثير تحديات عملية، تجدر الإشارة إلى وجود أدوات منهجية مختلفة استحدثت في سياق إجراءات تقييم الأثر البيئي. ففي العديد من البلدان، أصبحت مراعاة المسائل المتصلة بالمناخ عند تقييم الآثار البيئية لمشروع مقترح إجراء إلزاميا الآن، وكثيرا ما تفصل اللوائح كيفية القيام بذلك. ويمكن التفكير في إعداد وثيقة للأونسيترال توفر مبادئ توجيهية منهجية دقيقة بشأن كيفية إجراء تقييم الأثر المناخي لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى التخفيف، تجدر الإشارة إلى الأثر الاجتماعي الواردة في الفقرة 3

(39) United Nations Office for Project Services, United Nations Programme for the Environment, University of Oxford, *Infrastructure for climate action*, 2021, p. 9 https://content.unops.org/publications/Infrastructure-for-climate-action_EN.pdf?mtime=20211008124956&focal=none

(40) غير أن الحكم النموذجي 1 يشير إلى "الاستدامة في الأجل الطويل" في كل من الخيار الأول والخيار الثاني.

(41) أحكام الأونسيترال التشريعية النموذجية بشأن الشراكات بين القطاعين العام والخاص، الحكم النموذجي 5، الفقرة 2 (أ).

أساساً قانونياً يمكن أن تستند إليه السلطة المسؤولة عن إقرار مشروع الشراكة المقترحة بين القطاعين العام والخاص للمطالبة بتحليل الآثار الضارة المحتملة التي يمكن أن يحدثها المشروع على صحة الإنسان، في حالة الظواهر الجوية المتطرفة. ويمكن مثلاً بالنسبة لمشاريع البنية التحتية، من قبيل الطرق أو الجسور أو الأنفاق، أن يُطلب توثيق مدى إمكانية مساهمة هذه المشاريع في إحداث أثر "جزر الاحترار" الحضرية.

27- كما توفر الأحكام النموذجية التي تنظم إجراءات إرساء العقود مداخل مختلفة لمراعاة الاعتبارات مناخية. وينطبق هذا بصفة خاصة على الحكم النموذجي 10، الذي ينص على أن مقدمي العروض المهتمين يجب أن تكون لديهم المؤهلات البيئية اللازمة، والكفاءة المهنية والتقنية⁽⁴²⁾، ويجب أن يستوفوا المعايير الأخلاقية وغيرها من المعايير المنطبقة في الدولة⁽⁴³⁾. والحكم النموذجي 19، الذي يقضي بأن يستند تقييم العناصر التقنية للمقترحات إلى سلامتها التقنية وامتنالها للمعايير البيئية⁽⁴⁴⁾، هو أيضاً حكم يمكن من مراعاة المسائل المناخية.

دال - استنتاجات الدراسة

28- تشدد الدراسة على أن النقاش حول التدابير القانونية اللازمة لتوجيه عملية التحول إلى مجتمع منخفض الكربون وقادر على مواجهة تغير المناخ قد ركز عادة على حلول تتعلق بمجالات قانونية معينة، مثل القانون الدولي والقانون الدستوري والقانون الإداري وقانون حقوق الإنسان وكذلك قوانين الطاقة والبيئة. غير أن الدراسة تبين أن القانون الخاص أيضاً يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في مكافحة تغير المناخ وفي تحقيق أهداف اتفاق باريس. كما أن قوانين العقود والمسؤولية التقصيرية والملكية والشركات والتجارة كلها أدوات يمكن استخدامها لمعالجة أزمة المناخ.

29- وقد وجدت الدراسة، على سبيل المثال، أن القانون الخاص يمكن أن يساعد في خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار المراعي للمناخ من خلال توفير المزيد من الوضوح والتوحيد والقدرة على التنبؤ في مجال تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية. وما زالت توجد في الوقت الراهن جوانب من عدم اليقين في العديد من الولايات القضائية بشأن الوضع القانوني لأرصدة الكربون ومعاملتها القانونية بموجب القانون المحلي. ومن المسائل التي يرى أن من المستصوب في كثير من الأحيان توفير المزيد من الوضوح بشأنها تساؤلات من قبيل مدى إمكانية استخدام أرصدة الكربون كضمان رهني وما إذا كانت تدخل في عداد موجودات حوزة الإعسار في حالة إجراءات الإعسار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات التي قد توجد في المعاملة القانونية المخصصة لأرصدة الكربون عبر الولايات القضائية تولد غالباً أوجه من عدم اليقين وتخلق أطراً تنظيمية معقدة للجهات الفاعلة في القطاع الخاص. واستخدام أدوات تعاقدية لإدارة المخاطر التنظيمية التي يتعرض لها المشاركون في أسواق الكربون الإلزامية والطوعية بطريقة أكثر قابلية للتنبؤ بها هو أيضاً مسألة سيكون إيمان النظر فيها موضعاً للترحيب.

30- وتبينت الدراسة أيضاً أن القانون الخاص يمكن أن يساعد كذلك في خلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار المراعي للمناخ من خلال معالجة بعض المسائل القانونية التي يمكن ملاحظتها حالياً في السوق الدولية لاستخدام ثاني أكسيد الكربون التي لا تزال في طور النشوء، ولكنها متنامية. وتتعلق هذه المسائل بالوضع القانوني بموجب القانون المحلي لثاني أكسيد الكربون الذي يحتجز ويبيع لأغراض تجارية، وكذلك مسؤولية كيانات القطاع الخاص في حالة تسربه. غير أن الدراسة تدعو إلى توخي شيء من الحذر في هذا الشأن لأن

(42) المرجع نفسه، الحكم النموذجي 10 (أ).

(43) المرجع نفسه، الحكم النموذجي 10 (ج).

(44) المرجع نفسه، الحكم النموذجي 19-1، الفقرتان (أ) و(ب).

فكرة تشجيع الاستخدام التجاري لثاني أكسيد الكربون للتعبيل بخفض الانبعاثات الكربونية للاقتصاد العالمي لا تخلو من الجدل.

31- ويمكن للتطورات الجارية في القانون الخاص، وبشكل أكثر تحديدا في قانون الشركات، أن تساعد أيضا على الترويج لإدماج الاعتبارات المتعلقة بتغير المناخ في القرارات التجارية بصورة أكثر انتظاما. فهناك العديد من الولايات القضائية التي تعمل بالفعل على تنفيذ تدابير محلية تلزم الشركات بالكشف عن أوجه تعرضها للمخاطر المالية المتصلة بالمناخ، بينما أخذ فقهاء القانون يفسرون بصورة متزايدة الواجبات الائتمانية لمديري الشركات وموظفيها على أنها تتطلب مراعاة مشكلة تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، يتزايد التفكير في ضرورة فرض واجبات على الشركات الكبيرة تلزمها بأخذ الحيطة في هذا الشأن لتشجيعها على بذل جهود كافية للتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة في سلسلة الإمداد الخاصة بها. غير أن من الممكن وضع نصوص جديدة، مثل تشريعات نموذجية أو أدلة إرشادية، على الصعيد الدولي من أجل زيادة وتيرة هذه التطورات وضمان مستوى معين من التوحيد في التطورات القانونية المحلية المقبلة.

32- وتخلص الدراسة إلى أن الأونسيترال، بوصفها من واضعي المعايير العالمية، يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته. ويمكن التفكير في اعتماد نصوص قانونية بشأن مواضيع جديدة، ولكن تجدر الإشارة في الوقت ذاته إلى أن نصوص الأونسيترال القائمة - وإن لم تشر صراحة إلى الاعتبارات المناخية - يمكن تفسيرها وتطبيقها بالفعل بطرائق مفيدة للمناخ. وينطبق ذلك بصفة خاصة على نصوص الأونسيترال المتصلة بالتحكيم التجاري والاشتراء العمومي والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ولتيسير وتشجيع استخدام هذه النصوص كأدوات قانونية فعالة في مكافحة تغير المناخ، يمكن اعتماد مبادئ توجيهية لتحديد كيفية تطبيق بعض الأحكام الواردة في هذه النصوص لدعم العمل على تحقيق الأهداف المناخية.

ثالثا - ملاحظات مقدمة إلى اللجنة للنظر فيها

33- أصبح العمل على مكافحة تغير المناخ شاغلا محوريا لمنظومة الأمم المتحدة، وبولي المبعوث الخاص المعني بالعمل المناخي وتمويله، من خلال دوره التنسيق، اهتماما خاصا لإحداث تحول كبير في أسواق التمويل العام والخاص وتعبئة التمويل الخاص للوصول إلى المستويات اللازمة لتحقيق هدف اتفاق باريس المتعلق بعدم زيادة الاحترار على 1,5 درجة مئوية. ويشمل ذلك بناء أطر للإبلاغ المالي وإدارة المخاطر وعوائد الشركات من أجل الزج بمناقشات آثار تغير المناخ في المجرى الرئيسي لصنع القرارات المالية الخاصة ودعم الانتقال إلى اقتصاد صافي انبعاثاته الكربونية صفر.

34- ومعظم التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاق باريس ذات طابع سياساتي أو تنظيمي أو تقني، أو تتطلب استثمارات مالية من القطاعين العام والخاص. غير أن الدراسة حددت عددا قليلا من المجالات التي يمكن فيها للقانون الخاص أن ييسر العمل على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته، وهي تؤيد عموما فكرة استصواب وجدوى قيام اللجنة بعمل في تلك المجالات. ورغم أن الإجراءات وعمليات التمويل المتعلقة بتغير المناخ لا ترتبط في حد ذاتها ارتباطا مباشرا بولاية اللجنة، فقد تود اللجنة مع ذلك أن تأخذ في الاعتبار أن بوسعها تقديم مساهمتها الخاصة في تحقيق الأهداف المناخية الأوسع نطاقا التي ينشدها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته. والعمل المناخي هو أحد أهداف التنمية المستدامة الـ 13 التي أühب بجميع هيئات الأمم المتحدة أن تدمجها قدر الإمكان في ولايتها. ولذلك، فإن اللجنة، التي دأبت على إبراز أهمية برنامج عملها لتعزيز سيادة القانون وتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁴⁵⁾، قد تود النظر في العمل المقترح بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة

(45) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرات 370-374.

على مواجهته من هذا المنظور واعتباره إسهاما إضافيا في جدول أعمال الأمم المتحدة الشامل للعمل المناخي. وقد أحوالت الأمانة الدراسة إلى هيئتي الأمم المتحدة المهتمتين، وهما مكتب المبعوث الخاص المعني بالعمل المناخي وتمويله وأمانة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وستحيل إلى اللجنة أي تعليقات تتلقاها منهما.

35- وفي ضوء ما تقدم، لعل اللجنة تود أن تنتظر فيما يلي:

(أ) ما إذا كانت تود الاضطلاع بعمل بشأن جوانب القانون الخاص المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته المحددة في القسمين ألف ("مسائل القانون الخاص المتصلة بالاستثمارات النظيفة") وباء ("القانون الخاص وإدماج الاعتبارات المناخية في القرارات التجارية") من اللحة العامة عن الدراسة؛

(ب) نطاق هذا العمل (على سبيل المثال، ما إذا كان ينبغي تناول جميع المجالات المحددة في الدراسة، أو بعضها فقط، أو ما إذا كان ينبغي تكليف الأمانة بتحديد المجالات الإضافية المحتملة ذات الصلة بولاية اللجنة)؛

(ج) إذا كان الأمر كذلك، فكيف ينبغي الاضطلاع بهذا العمل (على سبيل المثال، إحالته إلى فريق عامل أو إلى الأمانة)، إذا سمحت الموارد بذلك؛

(د) ما إذا كان ينبغي أن يطلب إلى الأمانة أن تعد وثائق إرشادية، لكي تستعرضها اللجنة في الوقت المناسب، بشأن التطبيق والتفسير العمليين لصكوك الأونسيتال القائمة (وعلى رأسها الصكوك المحددة في القسم جيم ("صكوك الأونسيتال والعمل المناخي")، بل ربما وثائق أخرى أيضا)؛

(هـ) ما إذا كان ينبغي للأمانة أن تقوم، بمساعدة من الخبراء، باستعراض منهجي لمسائل القانون الخاص الناشئة بشأن العمل المناخي، في شكل تصنيف أو دراسة إضافية لمساعدة اللجنة على البت في مدى استصواب صياغة إرشادات محددة بشأن القانون الخاص والعمل المناخي.

36- وإذا كانت المعلومات المقدمة أعلاه غير كافية لكي تقرر اللجنة ما إذا كانت ستحيل العمل إلى فريق عامل، أو إذا لم يكن هناك فريق عامل متاح للاضطلاع بالعمل، فلعل اللجنة تود أن تطلب إلى الأمانة إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال، بالتشاور مع خبراء خارجيين والمنظمات المهتمة من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وبوسع اللجنة أيضا أن تنتظر في تكليف الأمانة بتنظيم ندوة أو اجتماع لفريق خبراء لبحث مختلف المسائل القانونية المحيطة بموضوع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته بالاشتراك مع المنظمات الدولية ذات الصلة والمهتمة، وسوف تيسر النتائج المستمدة من الندوة أو الاجتماع مناقشة العمل المزمع في دورة مقبلة.